

البعد السياسي للعنف

الدكتور عثمان أبو زيد عثمان

نشر في كتاب

ظاهرة التطرف والعنف..

من مواجهة الآثار إلى دراسة الأسباب

(سلسلة مشروعات ثقافية)

مركز البحوث والدراسات

وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الدوحة، الطبعة الأولى محرم 1428 هـ موافق يناير 2007م



أعيد نشره إلكترونياً في رمضان 1439 / مايو 2018

البعد السياسي للعنف

الدكتور عثمان أبو زيد عثمان (*)

لقد صار الإرهاب الحديث في كثير من وجوهه إعلاميًا، لذلك لا بد من أن تُستحضر هذه الحقيقة، التي تجعل من الإعلاميين، بمختلف مواقعهم، في موضع استغلال لأطراف تدير معاركها وتمارس إرهابها في ساحة الإعلام، التي تعتبر الساحة الأخطر.

تقديم:

يقال عن النظرية النسبية لآينشتاين: إن الشيء الوحيد الذي يجعلها صعبة الفهم هو سهولتها!

عندما ننظر إلى مشكلة العنف تبدو سهلة ممتنعة. تبدو سهلة من حيث دلالتها اللغوية، صعبة عند التفكير في الدوافع المؤدية إليها، وممتنعة عندما نريد التوقي منها وإبصار سبل العلاج والحلول.

ومشكلة مثل هذه لا يكون حلها بصيغة (الأطروحة)، أو كتابة وصفة علاجية، لأن التعامل الفعلي معها يكون في الميدان، حيث الحقائق الصلبة، التي ينبغي مواجهتها بعمل سياسي ودبلوماسي دؤوب عن طريق الاتصال والحوار والتفاوض والتحكيم. ومن نافلة القول: إن عمليات بناء السلام تمر عادة عبر طريق طويل، لتهيئة المناخ

(*) باحث أكاديمي.. (السودان).

السياسي، ووضع المبادئ العامة وتحرير مواضع الاختلاف، والتفاوض الشاق للتوصل إلى اتفاقيات ومصالحات، ثم تبدأ بعد ذلك جهود حفظ السلام وتعزيزه، وتحتاج هي أيضاً إلى إرادة سياسية وعمل شاق.

ولأن العنف والعنف المضاد ينشآن في بيئة من الوعي الزائف والإدراك المشوّه، فلا بد من تصحيح هذه البيئة، وتعديل الخطاب السياسي والإعلامي المتأزم، وما يتبادله طرفا الصراع من كيد واتهامات.

حين ننظر من بعد واحد إلى ظاهرة مركبة متعددة الصور والمستويات، لا بد من استصحاب الأبعاد الأخرى حتى تكون النظرة شاملة. وتناولنا «البعد السياسي» لا ينتهي عند موضوع الحرية أو الشرعية، بل يستوعب مجمل جوانب بناء المجتمع بوصفه مشروعاً متكاملًا. وتظل التنمية السياسية والتوازن الاجتماعي، ذات قضايا متشعبة الأبعاد، منها ما هي ذات صلة بالاحتلال الخارجي، ومنها الأزمات الداخلية من غياب الحريات، وانسداد آفاق المشاركة السياسية، وعدم الاعتراف المتبادل، وتعطيل آلية الحوار، وانعدام تكافؤ الفرص.

إن العنف السياسي هو جوهر الأزمة الحاضرة في غالب مجتمعات العالم الإسلامي، ويكاد أن يكون قرين العمل السياسي في كثير من الدول الإسلامية، مع اختلاف في التفاصيل ما بين دولة وأخرى، ولا شك أننا بحاجة ماسة إلى دراسة هذه المشكلات المعاصرة وفهم أبعادها جميعاً.

مفهوم العنف بين الأدب والفلسفة:

يذكر صاحب (لسان العرب) في معنى العنف: العنف الخرق بالأمر وقلة الرفق به، والعنيف الذي لا يحسن ركوب الخيل، قال الشاعر:

لم يركبوا الخيل إلا بعدما هُزموا فهم ثقال على أكتافها عنف
وفي الأعمال الأدبية عناية خاصة بالصراع وظاهرة العنف. فهذا «ألبير كامو»
يشخص حالة (المتنرد) الذي يحمل سيف الذبح البتار، يستأصل به الوجود الذي أتى
ليحميه. يسأل «كامو»: كيف استولت الأفكار العدمية على قادة البشر فنجحوا في
حصد الأرواح وإذلال معنى الوجود البشري، وكيف تمكنوا من قتل سبعين مليون إنسان
خلال خمسين عاماً في القرن العشرين؟⁽¹⁾

ونقرأ للكاتب اللبناني «أمين معلوف» على لسان البطل في إحدى رواياته وصفاً
لمظاهر العنف في القرن السادس عشر الميلادي: «أقسم بالله الذي جعلني أجوب الدنيا
الواسعة، الله الذي جعلني أعيش عذاب القاهرة كما عشت عذاب غرناطة، أنني لم
أقارب قط هذا القدر من المتعة في الذبح والقتل والتدمير والتدنيس! أهذه هي الحرب
في أيامنا؟ إن أشجع الفرسان قد يقتله من بعيد نافخ في مزمار بهذه البنادق اللعينة...
إنها نهاية الفروسية... نهاية الحروب المشرفة».⁽²⁾

وإذا كان الأدباء يكتبون بالوصف وإبداء المشاعر تمجيداً أو تقييحاً للعنف، فإن
علماء الفلسفة يتعمقون في التحليل، وإن لم تنته تحليلاتهم بطبيعة الحال إلى إجابات
حاسمة، فقد تنظر الفلسفة إلى التصرف العنيف على أنه فعل خارج عن العادة وأنه
غير وصفي. قال بعضهم: إن حالة العنف لا يمكن للتفكير أن يصل إلى كنهها
وحقيقتها، لأنها حالة مناقضة للتفكير والمنطق. وهكذا فإن التناول الفلسفي للمشكلة
يضع أمامنا أسئلة وإشكاليات أكثر مما يقدم من أجوبة.

كتب الفيلسوف الأمريكي «ج. لورنس»: «أصبح العنف موضحة في العلم وفي

(1) ألبير كامو، المتنرد، 1953م، ص 86 - 87.

(2) أمين معلوف، ليون الإفريقي، 1997م.

السياسة. إنه يثير العديد من المسائل المختلفة، ويفسح المكان للآراء المتناقضة. فماذا تمثل ظاهرة العنف؟ هل تمثل قانون الحياة أم تمثل انتهاك هذا القانون؟ أهى عدوة الإنسان والتقدم والنظام، أم هي على العكس أساس هذه الأمور ومصدرها؟ أهى وسيلة عقلانية للعلاقات السياسية أم أداة إفناء ذاتي؟ أهى نتيجة العادات المكتسبة والثقافة أم تقرررها بعض الغرائز الطبيعية والفطرية؟ هل يعد العنف شكلاً مرضياً أم إرادياً للسلوك البشري؟ أهو ارتكاس عادي واع وإرادي يستطيع فاعله - بل يجب - أن يحمل مسؤوليته التامة والكاملة؟ هل يستطيع المجتمع أن يستدرك ويزيل أسباب العنف ومصادره من الممارسة الاجتماعية أم أنها تتلاشى من تلقاء نفسها وتزيل نفسها بطريقة طبيعية؟⁽¹⁾.

العنف العاجز وحوادث العنف ذات المحتوى التاريخي:

العنف موجود في كل زمان ومكان، وهو ظاهرة عالمية وليس نمطاً ثقافياً خاصاً بمجتمع أو فئة من البشر، ولا نرى أن مجتمعاً يمكنه تحاشي العنف بالكامل، ولكنه يستطيع تفادي الظروف التي تؤدي إليه أو الحد منه، أو التحكم - نوعاً ما - في أشكاله ومظاهره.

إن المجتمعات - مثل أي كائن حي - تتعرض لعمليات تفاعل وتغيير، فهناك تغييرات ضرورية وطبيعية للحفاظ على الاستقرار الاجتماعي، وهي ما تعرف بالحركات الدورية المرحلية والتغييرات ذات الصلة بتمايز البنية الاجتماعية. وهناك التقلبات الناجمة عن الحاجة إلى التوازن الاجتماعي؛ قد تكون محدودة كاحتجاجات السلمية والتظاهرات، أو غير محدودة مثل التوترات والثورات والطفورات الاجتماعية العنيفة.

(1) ف. دينسوف، نظريات العنف في الصراع الأيديولوجي، 1981، ص16.

ولا تختلف هذه الصورة كثيراً عما يوجد في الطبيعة. ففي الطبيعة تترابط الأجسام من خلال حركة الذرات والجزيئات داخلها لتتولد الطاقة. وقد أثبتت البحوث العلمية الحديثة أن هذه الجزيئات تتحرك حركة مترابطة منتظمة لا تشوبها شائبة، ولكن هناك ما يسمى باللوعة الحرارية التي قد تستنزف هذه الطاقة وتدمر هذا الترابط. ولا تختلف الصورة في المجتمعات البشرية عن ذلك كثيراً، فالمجتمعات المترابطة هي مجتمعات فعالة ومؤثرة، وعلى النقيض من ذلك فإن المجتمعات غير المترابطة هي مجتمعات غير فعالة وتسير على غير هدى من أمرها. (1)

وبناء عليه لا بد من التمييز بين حركات سياسية تستند إلى القوة وبين حركات العنف ذات الشبه بـ (البالوعات الحرارية) تستنزف طاقة المجتمع وحيويته. القوة عملية تغيير هادفة ذات محتوى تاريخي، والعنف استخدام للقوة المادية أو التهديد باستخدامها دون أن يرتبط ذلك بخطط سياسي ذي مصداقية، مجرد عمل عاجز. حتى في الرياضة، يقع التمييز بين القوة والعنف، فهناك اللعبة القوية وهناك اللعبة الخشنة!

والمعيار الأهم للتمييز، هو وجود مقدرة وإرادة للتصرف وتوجيه الإمكانيات المتاحة في الاتجاه الصحيح. وعلى ذلك ففرق ما بين حركات التغيير السياسي التي استكملت شروطها ومقاصدها وتعاملت مع الواقع تعاملاً راشداً، وبين ردود الفعل الهوجاء. العنف السياسي يتغذى على الأوهام بالقوة والوعي الزائف. وربما تمور أصحابه في نزاع دموي لمجرد ظنون تساورهم بأنهم يحققون الرغبة في الخلاص، فلا تلبث أن تطويهم شبكة معقدة من ردود الفعل والمواقف المتلاحقة فيسلمون أنفسهم للحوادث. وما أكثر الثورات الدينية التي لم تعتمد بالعصبية القوية في قتالها للحكومات

(1) بتصرف من أحمد زويل، رحلة عبر الزمن، ص 73-107-109.

الظالمة فأصابها ما أصابها، وذلك لأن أحوال الملوك والدول - كما يقول ابن خلدون - راسخة قوية لا يزحزحها ولا يهدم بناءها إلا المطالبة القوية التي من ورائها عصبية القبائل والعشائر: «ومن هذا الباب أحوال الثوار القائمين بتغيير المنكر من العامة والفقهاء فإن كثيراً من المنتحلين للعبادة وسلوك طرق الدين يذهبون إلى القيام على أهل الجور من الأمراء داعين إلى تغيير المنكر والنهي عنه والأمر بالمعروف رجاء في الثواب عليه من الله، فيكثر أتباعهم والمتلثلثون بهم من الغوغاء والدهماء ويعرضون أنفسهم في ذلك للمهالك، أكثرهم يهلكون في هذا السبيل مأزورين غير مأجورين». (1)

هذا، ومن المشهور في التفكير الإسلامي أن إزالة المنكر باليد تشريع لمن يملك القدرة على التغيير، وبشرط أن لا يترتب على إزالة المنكر منكر أكبر منه. إن التهور إلى العنف مظهر ضعف لا مظهر قوة، ذلك أن القوي هو من يكون مسيطراً ومتحكماً في قدراته، مع التزام بقواعد الحرب وأحكام القانون، وليست غاية الحرب المنظمة سحق العدو وإبادته بل إرباكه وتشتيت قواه إلى درجة تمنعه من القتال بكفاءة.

العنف في ضوء مشكلات التنمية السياسية:

إن ظاهرة العنف لها أبعاد مختلفة، كما أسلفنا؛ بعد اقتصادي، وبعد ثقافي، وبعد اجتماعي، وبعد سياسي... الخ. وهي أبعاد مرتبطة ومتحدة، ويستدعي المنهج السليم

(1) المقدمة، ص 59.

تناولها منفصلة.

انفجار العنف في مجتمع ما وإلحاق الأذى بالأبرياء وإتلاف البشر والممتلكات، يعني وجود حالة من الاختلال والتناقض الكامن، وهو مؤشر أن هذا المجتمع أخفق في أدائه على وجه من الوجوه، اقتصادياً أو سياسياً، ولعل البعد السياسي من أهم أسباب العنف إن لم يكن أهمها على الإطلاق.

إن الإنسان يوجه قسماً كبيراً من نشاطه نحو إشباع حاجاته المادية، لكنه لا يكتفي بمتطلبات الرفاهية المادية وحدها، بل هناك حاجته إلى الاعتراف والاحترام أيضاً. ويعتقد كل إنسان أنه مستحق لهذا الاحترام، لأنه يملك كرامة وقيمة ذاتية. وكلما ارتفع مستوى الإنسان في معيشته ومساواته في الحقوق تهيأت متطلبات أكثر للاعتراف. لقد ربط القرآن الكريم بين تكريم الإنسان ورزقه من الطيبات، قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْوَجْدِ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا﴾ (الإسراء:70).

ويدخل الناس في صراع مميت إذا ما انتقصت كرامتهم وأهين اعتبارهم، ولذلك يرى «البعض» أن الفعل الإنساني الأول هو الصراع من أجل الاعتراف⁽¹⁾.

إن علاقة السياسة والعنف علاقة السبب والنتيجة، علاقة العلة والمعلول. فالإكراه يبدأ عندما تفشل السياسة، والعنف هو المقابل للاقتناع.

والمجتمع السياسي الراشد يكون قادراً على تحويل الحوار الطبيعي الموجود في الشارع وفي كل مكان إلى حوار مؤسسي رسمي يعبر عن نفسه في شكل منظمات سياسية

(1) فرانسيس فوكوياما، نهاية التاريخ والإنسان الأخير، ص 158.

(أحزاب، جمعيات، برلمان، مؤتمرات ... إلخ).

وتوصف المجتمعات بالتحضر عندما تكون قادرة على الحد من أسباب العنف، ولا سيما العنف الجسدي. وقد شهد العالم تحولات مهمة بهذا الصدد عندما أصبح المركز السياسي في الدولة الحديثة قادراً على استدامة الاحتكار الكامل لوظائف العنف، فيما كان الشائع في الدولة ما قبل الحديثة، اللصوصية وقطع الطريق والعداوات الدموية، ولم يكن المركز يمتلك دائماً وسيلة لفرض الطاعة على رعاياه في القطاعات النائية من الأطراف إلا عن طريق استعراض القوة. وعلى الرغم من أن الكثير من نظم الحكم السياسية قبل الحديثة اعتادت إظهار طابعها الاستبدادي المتعطش للدم، فإن مستوى سلطانها الموضوعي في العلاقات الاجتماعية اليومية كان منخفضاً نسبياً.⁽¹⁾

ومع ذلك فإنه يجب الإقرار بأن التقدم في آليات السيطرة والضبط يقابله اليوم تقدم مماثل في آليات العنف والتدمير، وكما يقول أحد المراقبين: فإن القرن الحادي والعشرين معرض لأن تسحقه التقنية والفوضى، فقد أصبح التقدم التقني يتيح لحفنة من (الإرهابيين) أن يفعلوا ما كان يحتاج في السابق إلى جيوش جرارة.

ثمة ظروف مختلفة فرضت العنف بشكل لافت في المرحلة التي أعقبت زوال الاستعمار، ومن ذلك أن الدول المستقلة واجهت أزمات التنمية السياسية دفعة واحدة. ومنذ أن آلت مقاليد الأمور إلى الحكومات الوطنية استعرت أزمة الشرعية بخروج بعض الجماعات والأفراد عن القانون وعدم الإذعان للنظام السياسي والخضوع له طواعية. وقد تكون بعض النظم حققت مشروعية بإقامة الدستور

(1) أنطوني جيننز، بعيداً عن اليسار واليمين، 2002م، ص278.

والقوانين، ولكنها بقيت ناقصة الشرعية لعدم خضوع الكافة لسلطانها. كما برزت أزمة التكامل القومي (الوحدة الوطنية)، وتجدرت هذه الأزمة بسبب ضعف الولاء العام للنظام أو الدولة، وحدثت انقسامات عميقة عرقية أو جهوية أو دينية، وربما صار ولاء الأفراد لقبائلهم أو أحزابهم السياسية أقوى من ولائهم للدولة. وإذا ما تعارضت مصلحة شخصية أو مصلحة حزبية مع المصالح العليا الوطنية، آثروا ولاءهم القبلي أو الفتوي أو الحزبي.

وبرزت أيضاً أزمة الحرية وأزمة المشاركة السياسية وأزمة الاتصال والتغلغل، وبتفاهم هذه الأزمات جميعاً انفتحت الساحة السياسية على دورات لا حد لها من العنف السياسي.

وقد رأينا لأزمة الشرعية تمثلات في الصراع بين الفكرة العلمانية والفكرة الإسلامية. إذ لم يكن التعايش ممكناً بين مشروعين: علماني وآخر إسلامي، على أساس أن وصول أحدهما إلى النفوذ هو نفي للآخر.

قدم الإسلاميون مشروعهم على أنه المشروع الحضاري الأصيل في مواجهة الاغتراب، والاستقلال في مواجهة الهيمنة الأجنبية، والشورى وحكم الأمة في مواجهة الاستبداد. وقد وُصم أصحاب هذا المشروع بأنهم أعداء الديمقراطية والحرية، وأنهم لا يحملون ثقافة سلام بل هم دعاة عنف وفتنة. وعمدت بعض الدول إلى محاصرة التيار الديني وقمعه ومنعه من العمل السياسي القانوني.

ولعل تحليلاً أكثر دقة، يظهر في الحقيقة أن الانقسامات الحادة على أساس ديني أو عرقي أو جهوي، هي أعراض لأمراض في صميم النظم السياسية، ومن الطبيعي أن لا يتحقق الاستقرار المنشود بمحض السيطرة الإدارية والأمنية، بل يتطلب الأمر تحقيق

التنمية السياسية بإتاحة الحريات وتثبيت الشرعية والمشاركة السياسية والاتصال والاعتراف الشامل بصون حقوق الإنسان وكرامته.

وتوصف السياسة بأنها حوار واسع بين فعاليات المجتمع، وبالحوار يتجاوز المجتمع تناقضاته؛ والمجتمع الذي يصاب بتناقضات داخلية خطيرة معرض للانحيار. ومما يعرض المجتمع لهذا المصير أنه ينكص عن إعطاء أفراداه اعترافاً بحقوقهم وكرامتهم الإنسانية.

إن السياسة الجيدة تسعى إلى الوقاية من التناقضات والانشقاقات المحتملة وتجفيف مصادر القلق الاجتماعي، بالتعرف على المسببات، وتوقع ما يمكن أن ينجم من النزاعات والتوترات. ذلك أن العنف ليس نتيجة مباشرة للواقع الموضوعي بل هو انعكاس هذا الواقع في النفوس، والإدراك غير الصحيح لذلك الواقع، وما يترتب عنه من وجود الشعور بالغبن والعداء والإحباط.

وتحتاج البلاد إلى أسس للتنظيم حذراً من الفوضى، فمن حق الدولة أن تمارس القوة لإبطال العنف المضاد وأن تبسط هيبتها، ومع ذلك، فإنه إذا وقع نزاع، فلا ينبغي المبادرة إلى الاستخدام الفارط للقوة، ذلك أن العنف حين يقع تكون مسؤوليته مشتركة، إذ يعني أن الطرفين أخفقا في خلق التفاهم والتعاطف المتبادل وفهم وجهة النظر الأخرى. ومن المؤكد أن التفاهم الصحيح مع (الأخر) من شأنه أن يهيئ قدرة أكبر لفهم (الذات).

وقد يقال: إنه مهما أعطيت من فرص للمشاركة السياسية وفرص الحوار، تظل هنالك فئة من الناس في كل مجتمع لديهم قابلية للعنف والاندماج فيه بما ينطوون عليه من تعصب يعميهم عن التفكير السليم. العنف قبل أن يتجسد في عمل مادي تدميري

أو تفجيري هو فكرة في عقل إنسان. والتعامل المناسب هو مواجهة الفكرة بالفكرة، لا استئصال الأجساد بدافع الانتقام.

إن من يفكر بالاستئصال والقمع لا يكون مختلفاً عن دعاة العنف والتطرف، لأن الدولة من واجبها أن تمارس القوة المنظمة بالقانون، الموجهة بأهداف وغايات.

ولا شك أن مواجهة العنف بالعنف تزيد الاستقطاب وردود الفعل المتتالية وتهدد بنتائج لا تحمد عواقبها.. الصراع بين القضية ونقيضها يؤدي إلى إزالة القضية ونشوء قضايا أكبر منها.

وفي حالات الصراع بالعنف، توجد صعوبة كبيرة في الانتقال من مرحلة الاقتتال إلى الحوار. بل إن إقناع الأطراف للجلوس إلى طاولة المفاوضات تعد من أصعب المراحل. ويرى بعضهم أن مواجهة الخصم في الحوار والتفاوض أشد صعوبة من مواجهته في ميدان القتال. يقول الرئيس البوسني الأسبق علي «عزت بيجوفيتش»، رحمه الله، في ذلك أنه مارس كثيراً من الأعمال في حياته، اشتغل حطاباً وحمل الطوب والحديد، واشتغل في المحاكم، ولكنه وجد العمل التفاوضي أصعب الأعمال على الإطلاق.⁽¹⁾

إذا كان الأمر كذلك في الحروب شبه النظامية فإن (حروب) الإرهاب أصعب بكثير لأنك تحارب أشباحاً، ولا يعرف على وجه الدقة قيادات سياسية أو ميدانية تستطيع أن تتحاور معهم. وتكون الأولوية عندئذ دفع الصائل وحماية المجتمع، حتى إذا جنحوا للسلم وأمكن الجلوس معهم في حوار مباشر أو غير مباشر فهو السبيل

(1) انظر: علي عزت بيجوفيتش، سيرة ذاتية وأسئلة لا مفر منها.

الأوفق للحل.

أزمة الاتصال والتغلغل:

نتوقف بشيء من التفصيل عند واحدة من أزمات التنمية السياسية لأهميتها، هي أزمة الاتصال والتغلغل.

ولعل التحدي الإعلامي في التعامل مع الإرهاب واقع وملمس، إذ تتعالى الأصوات أن وسائل الإعلام تنحرف عن وظيفتها في مكافحة العنف إلى تمجيد الإرهاب والتحريض عليه.

هناك كثير من مشكلات العنف التي فرضت نفسها على الساحة الدولية أخيراً، تفاعلت بسبب قدرات الاتصال التي تهيأت في العالم. فمثلاً ظلت الصراعات التقليدية مستعرة بين (الجرون والقرون) في إقليم دارفور السودانية سنوات طوال، دون أن يسمع بها العالم. لقد وصل عدد القتلى في بعض المواجهات في سنوات الثمانينيات من القرن العشرين إلى ثمانية آلاف قتيل. أما في عصر الهواتف النقالة والأقمار الصناعية فقد فرضت المشكلة نفسها على العالم بشكل سريع جداً.

والإعلام الدولي، إلى جانب أنه ضاعف من إمكانيات وصول الحدث إلى الجمهور، فإنه يقوم على الانتقائية الضارة للأخبار جرياً وراء الإثارة والتسويق. ولا يخفى ما صار عليه المشهد الإعلامي العالمي من تنافس تجاري لإشباع فضول المشاهدين بالجديد من الأنباء، وفي سبيل ذلك تتنازل محطات التلفزيون ودور الصحف عن أخلاقيات المهنة، وربما نقلت عن العناصر المتهمه بالعنف نفسها التصريحات التحريضية بحجة أن المشاهد سوف يتلقى هذه المادة عن طريق الإنترنت والفيديو الشخصي.

إن حوادث العنف بما تنطوي عليها من ديناميكية وحركة، تظل أكثر المواد الإعلامية جاذبية، وهذه الميزة نفسها توظفها حركات العنف لكسب الاهتمام وإلحاق مزيد من المعاناة بالأبرياء، وقد يستغلون حاجة الإعلام إلى الإثارة، فتعمد إلى تضخيم عملياتها وتغيير أسلوبها، لأن حوادث العنف باتت تقاس في الإعلام بمدى غرابتها ودمويتها ويقدر ما توقع من ضحايا.

ويضاف إلى ما سبق أن جماعات العنف صارت تتمتع بقدرات في تكتيكات الدعاية، ولاسيما توظيف عنصر التوقيت للوصول إلى أكبر قدر من المشاهدين. لكل ذلك ذهبت بعض الجهات، بما فيها جهات غربية مثل الاتحاد الأوروبي، إلى التفكير بإعادة النظر في استراتيجية التعامل مع الحوادث (الإرهابية)، وبدأت تتساءل في جدية: هل يصبح من الضروري المسارعة إلى نشر أنباء الحوادث (الإرهابية) أم يتم اللجوء إلى منع النشر ما أمكن ذلك؟ وإلى أي مدى يمكن التسامح مع أخبار (الإرهاب)؟

المنع التام غير ممكن بطبيعة الحال. أما المقدر عليه فهو إيجاد تقاليد مهنية وقوة أخلاقية ترتقي بالأداء الإعلامي فوق أهواء السياسة، بوضع المصلحة العامة فوق كل اعتبار. بذلك وحده يمكن الكف عن تأجيج المشاعر والتفنن في عرض النزاعات بما لا طائل من ورائه.

لقد صار الإرهاب الحديث في كثير من وجوهه إعلاميًا. لا بد من أن يضع الإعلاميون نصب أعينهم هذه الحقيقة، وأن هذه التطورات تجعل الإعلاميين في موضع استغلال لأطراف تدير معركتها في ساحة الإعلام، وقد استطاعت جماعات العنف أن تنجح في توجيه الإعلام وفق أهدافها ومراميها. والمثال الواضح على ذلك أن الصور

والخطابات المتداولة في الإعلام تقدم خدمات مزدوجة، فهي من ناحية جزء من التفاوض مع الطرف الآخر في الصراع، ويتم تسريب رسائل مشفرة عبرها (أغلب المخطوفين في العراق، الذين كثرت صورهم في وسائل الإعلام، انتهت فترة اختطافهم نهاية سلمية).

عرض المفكر الأمريكي «نعوم تشومسكي» نموذجين للتعامل مع العنف؛ النموذج البريطاني في التعامل مع الجيش الجمهوري الأيرلندي، ونموذج أمريكا مع ما يسمى الإرهاب الدولي. في كلا النموذجين استخدام كثيف لوسائل الإعلام مع تباين واضح في الأسلوب. وهناك بعض الدروس والقواعد المستخلصة من النموذجين، من أهمها أن يكون التناول الإعلامي للحدث الإرهابي مساوياً لحجم الجريمة دونما زيادة أو نقصان. والهدف من ذلك نقل الحدث في حجمه الطبيعي، كي لا يحدث أثر غير مطلوب في الجمهور، ذلك أن إدراكهم الواقعي بالحدث هو الذي يدفعهم إلى اتخاذ الموقف المناسب. يوجز أحد أساتذة «هارفارد» بقوله: «Telling it like it is» فمن الضروري أن يعرف الناس العاديون ما يجري حولهم من حوادث، وأن يكونوا مطلعين على التفاصيل التي تهمهم مهما كانت سيئة، وإلا فكيف لهم أن يساندوا أو يؤيدوا.

إن الأخبار في عمومها ليست أحاديث جميلة أو مفرحة، كما يقولون، فعلى وسائل الإعلام أن تنهض بمهمة التوعية في المشكلات ذات الصلة بمصير الناس وحياتهم؛ عليها العناية بإرشاد الجمهور إلى كيفية التصرف عندما يتعرض للخطر؛ وفي أوقات الأزمة لا يقتصر دور الإعلام على تقديم الأنباء والتحليلات، بل تقديم معلومات منقذة للحياة) وإشراك الجمهور العام في درء الأخطار.

نحو موقف إسلامي جماعي من العنف:

من الممكن تطوير موقف إسلامي جماعي من العنف. ليس المقصود وضع مفهوم أو تصور فما أكثر ما كتب في ذلك من الآراء والأفكار. المقصود هو منهجية للعمل السياسي والاجتماعي تراعي ظروف العصر وواقع المسلمين.

ونعلم قوة الأسس المنهجية والفكرية للسلام في الإسلام، وفهم المسلم لمشكلة العنف لا يقف عند الإدراك أن الإنسان متهم بالإفساد وسفك الدماء، بل يتجاوز ذلك إلى العمل لما يدفع عن الإنسان هذا الاتهام.

في قول الملائكة: ﴿أَجْعَلْ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ﴾ (البقرة:30)،

دليل على أنهم علموا أن مراد الله من خلق الأرض هو صلاحها وانتظام أمرها، وإلا لما كان الاستفهام المشوب بالتعجب - كما يقول مفسرو القرآن الكريم - ويرى أحد مفكرينا المحدثين أن المغزى من ذكر تهمة الإفساد وسفك الدماء هو أن الله تعالى يعلم في هذا الإنسان ما لا يعلمه هؤلاء المتهمون.

يقول الشيخ جودت سعيد: «إنهم يبخعون الموضوع ويضيعون المغزى والهدف من الخبر، حينما يتناولون الجانب الذي لا يتصل بحل المشكلة التي أراد الله أن يسوق الخبر من أجله»⁽¹⁾.

لقد أثبتت الآيات الكريمة بعد ذلك أن الإنسان تميز عن سائر المخلوقات بميزة التعلم والتفكير الذي يتجاوز بها مشكلاته.

إن المسلمين العاملين في الشأن العام محتاجون إلى اتخاذ موقف جماعي من العنف،

(1) انظر: كتاب كن كابن آدم (دار الفكر، 1997م).

ذلك أن العمل السياسي بحكم الطبيعة التنافسية، تتعرض مسارات الناس فيه دائماً إلى الانحراف عن غاياتها، ومن الممكن أن (الإسلاميين) قد ساهموا في تدعيم الانقسامات في المجتمع والتورط في هذا الانحراف. وقد حاول خصومهم أن يثبتوا أنهم هم القوى الرئيسية التي مارست العنف.⁽¹⁾ وذهب هؤلاء الخصوم إلى دمج المسلمين عمومًا بالعنف والزعم بأنهم لا يملكون ثقافة سلام. ونحن نعلم أن طائفة من المسلمين قد تورطت في العنف، ولكن التعميم بوجود ثقافة عنفية لدى المسلمين هو مجرد اختزال مضلل. والصحيح أن المسلمين وجدوا أنفسهم موضوعًا للعنف في ظل نظم لم يشاركوا في صنعها بعد جلاء الاستعمار من دولهم.

ومن نافلة القول: إن العنف الذي وقع على المسلمين أضعاف ما وقع على غيرهم. وقد حصل قطع للطريق أمامهم بوسائل عنيفة، حتى بعد أن تحققت لهم الشرعية عن طريق الديمقراطية أو الكفاح السياسي، والشواهد على ذلك ماثلة.

ولمن يريد أن ينظر نظرة منصفة في الخبرة السياسية للإسلاميين، فإن عليه أن يفرق بين صورتين في السياسة؛ هناك السياسة الشرعية وهي جعل الناس أقرب إلى الصلاح وأبعد عن الفساد، إنها سياسة الحياة التي تبني العلاقات الإيجابية وتؤلف بين المختلفين، وتحرك الناس نحو مصالحهم، وتناقش الأمور فيها على أساس الحوار الموضوعي.

وهناك أيضاً سياسة التنازع والمناورات، تجعل كل أمر في المجتمع مشكلة خلافية وموضوعاً للصراع، حتى الدين نفسه الذي أنزله الله تعالى حكماً بين المختلفين، يتخذ

(1) حسنين توفيق، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1992م).

في هذه الحالة مادة للخلاف. هناك بطبيعة الحال مسلمون يمارسون السياسة بالمنهج الأول وآخرون يتخذون سبيل العنف والصدام، وهؤلاء وإن كانوا مجبولين على ذلك فمن الممكن إصلاحهم.

بعض الإسلاميين فكروا بمنهج خاطئ عندما اعتقدوا أن العنف هو الطريق الوحيد للتغيير، ووقعوا في الخطأ الذي وقعت فيه طوائف أخرى. لقد أضحى العنف عقيدة مطلقة للفوضويين في ثورات القرن الثامن عشر في أوروبا، ونظر الشيوعيون والفاشيون إلى أن العنف وحده هو وسيلة الثورة (العنف الثوري) وأنه هو القوة المبدعة في التاريخ، وعلى ذلك انبنى فكر اليسار الجديد. ومن مفارقات القدر أن الأنظمة التي قامت على أساس العنف وحده، تحللت وانهارت بمنطق العنف وحده.

علينا أن نعتبر بمصير الشيوعية والنازية، عندما تظهر فينا «فئات ترفع راية الدين الحنيف، وشعارات تطبيق الشريعة السمحة، لكن هذه الفئات لا تحتكم في مشكلاتها إلى شرع الله القويم، فليس أهون عندها من إراقة الدماء المعصومة، وانتهاك الحرمات بزعم إنكار المنكر»⁽¹⁾.

ثمة أجيال من الشباب نشأت في جماعات قليلة العلم والفهم الشرعي، ولم تكن لديهم من خبرات الحياة سوى استخدام السلاح، وكلما قابلتهم مشكلة فزعوا إلى سلاحهم يلتمسون الحل في أشفار بنادقهم. إنهم كثيرو الشبه بالخوارج الذين لم يعرف عنهم كذلك سبق في العلم أو الفقه، بل كانوا يسـخرون ممن يضع الوقت في الخطب والجدال، وهذا شاعرهم الصلت بن مرة يصف الخطباء بالضلال حين

(1) العنف في العمل الإسلامي المعاصر، مركز البحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، ص 13.

يقول:

ما كان أغنى رجالاً ضل سعيهم

عن الجدل وأغناهم عن الخطب

إني لأهونكم في الأرض مضطرباً

مالي سوى فرسي والرمح من نشب

وهناك في بعض هذه الجماعات، من عمل على تحويل فائض الطاقة لدى الشباب إلى عنف، وتوجيه مثالياتهم الأخلاقية إلى تطرف. وهناك للأسف قادة سياسيون عمدوا إلى استثمار طاقة الشباب لتحقيق مأرب سياسي يعود بفائدة شخصية لهذا القائد السياسي أو ذاك. ولعل كاتب هذه السطور عايش بحكم مشاركة سابقة في العمل الطلابي والنضالي في بلده، كيف أن بعض الزعماء كانوا لا يجدون متنفساً إلا من خلال تنظيماتهم الشبابية والطلابية، ولم يكونوا يتورعون أحياناً من تعريض هؤلاء الشباب للقتل حتى تتأجج المشاعر المحفزة للعنف.

إن عمر الشباب فترة عبور مهمة في حياة الإنسان، ومن خصائص الشباب تعلقه بالمثل ونزوعه إلى إثبات الذات وتطلعه إلى التغيير، والواجب تعهده بالرعاية والتربية، وإشباع حاجاته الطبيعية في المشاركة الإيجابية وتطلعاته الأخلاقية.

من الممكن أن يكون في كل مجتمع دواع لثورة الشباب، ولكن الشباب لا يصل إلى حد العنف إلا إذا أثاره مهيجون متحمسون للتغيير بالعنف.

هناك إذن اختلاف بين مسلمين انتهجوا العنف وهؤلاء هم القلة، وبين التيار العام للمسلمين الذي التزم طريق السلام، بما فيه حركات التغيير الإسلامي التي امتلكت مصيرها وتوسلت إلى أهدافها بالخطوة المرسومة والخطى المحسوبة، فحققت أهدافها، أو

كادت أن تصل إلى أهدافها، وإن كان بعضها قد قطع أمامها الطريق، فأرکست في دورات متجددة من دورات العنف.

عندما ندعو إلى موقف جماعي من ظاهرة العنف في العالم الإسلامي، نريد التزاماً ينسق سلوك الأفراد والجماعات - حسب مخطط ما - يجعل العنف شيئاً منبوذاً. والموقف الجماعي استعداد وموقف مشترك، وهو حالة ذهنية متشابهة لدى العدد الأغلب من الناس.

والموقف الجماعي ليس بالضرورة حالة عامة، ولكنه شيء ثابت ومطرد، غير عارض. ولنضرب مثلاً على ذلك النفور ممن يقارب اليوم عمليات خطف الطائرات والاعتقال السياسي، فهي أعمال إرهابية مستهجنة، وكذلك أعمال التفجيرات وقتل المدنيين. وإذا ما نظرنا إلى الخلف، إلى الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين، وجدنا الموقف العام من تلك الأعمال موقفاً مختلفاً، إذ كان الكثير من الناس يرونها أعمالاً بطولية لا غبار عليها.

هناك مثالان آخران لدولتين إحداهما في وسط إفريقيا والأخرى من الدول العربية، شهدتا حروباً أهلية فترة طويلة من الزمن، وتأسس فيهما بسبب الفظائع والأهوال موقف جماعي معارض للحرب، فعندما تكررت وضعية الحرب الأهلية من جديد، وتعززت أسبابها، لم تقع الحرب.

لقد توصلت هاتان الدولتان إلى موقف جماعي ضد العنف بعد أن قدمتا تضحيات كبيرة في الأنفس والثمرات، وأنفقنا سنوات طويلة من الفوضى والعذاب والموت والمسغبة، ومن المؤسف أن جبهات العنف المفتوحة الآن جلها أو كلها داخل نطاق العالم الإسلامي.

إن السلام الاجتماعي لا يقتصر على وجود الفكرة فحسب، بل يتعدى إلى تحويل الفكرة إلى إيمان يوجه السلوك الفردي والمجتمعي، يقول الله تعالى: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا ادْخُلُوا فِي السِّلْمِ كَآفَّةً﴾ (البقرة:208)، ويقول تعالى: ﴿وَإِذَا سَمِعُوا اللَّغْوَ أَعْرَضُوا عَنْهُ وَقَالُوا لَنَّا أَعْمَلُنَا وَلَكُمْ أَعْمَلُكُمْ سَلِّمٌ عَلَيْكُمْ لَا نَبْغِي الْجَاهِلِينَ﴾ (القصص:55).